

۳۷۱





بازرسی شد
۲۶ = ۲۷

بازدید شد
۱۳۸۲

۵۴۱۸

کتابخانه مجلس شورای ملی		
کتاب: نه‌ایه المرام فی شرح فقه الاسلام جلد ۱۰		
مؤلف	موضوع	شماره ثبت کتاب
شماره قفسه: ۵۴۱۰	۵۴۱۰	۹۲۵۰۳

کتابخانه مجلس شورای ملی
۵۴۱۰



پازرسی شد
۲۶ - ۲۷

بازدید شد
۱۳۸۲

۵۴۱۸

کتابخانه مجلس شورای ملی		
کتاب: نهیة المرام فی شرح فقه الاسلام جلد نالت		
مؤلف	موضوع	شماره ثبت کتاب
۵۳۹۰	شماره قفسه ۵۴۱۰	۳۲۵۰۵

کتابخانه مجلس شورای ملی
۵۴۱۰

1981

حاشیه صاحب مدارک در مختصر نافع

[illegible]

[illegible]

عن حسن

عن الحسن بن زيد قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول ان الرجل الفرج ينكح كحلج ميراث وكحلج ميراث
ونكح تلك الابن ومن الكفر من ان يعبد الله بالتمسك بالاجل الفرج ينكح كحلج ميراث وكحلج
بالميراث وكحلج تلك الابن قال الشيخ رحمه الله في المذهب والبرج خرج من هذه الاحكام الثلاثة
ما ذكره من تحصيل الوصل ما يوجب له الاجرة لان هذا اصل في جعل الملك اذ من على اصل ما يوجب له
ملكه وكحلج الفرج بالتمسك حيث قد ناه هذا كلامه وفعياد يكون من دخول التمسك
في الملك نظرا حتى تمام قبض المصلحة في ملكه اتمه ويوجب على هذا القسم انكاح وعقار
لديهم انكاح التمسك والعدا والوطي وكل منها لا ينضم الى الاحكام الثلاثة اما المصنف فظاهر
لان القبول انكاح ابين لانه بعد ما يوجب له المهر والزوج وما ناهيهما لا يحد كما لا يوجد
من المصنف واما الوجه فانه نفسه لا يكون تاما ومقطعا وملك بين ام يكون وطنا
من عتدا دام وطنا من عند منقطع وطنا من مال بين ويمكن تنزيل العبارة على ذلك بكلمة
والامر في ذلك ابين **قوله** اما البغضة والايثار في القول وجب في النكاح باصل الفاطمية
وتجرت وكحلج وتمسك اجمع العلماء كما على قول النكاح على الايجاب والقول المذهبين
واشغل المصنف عن الايجاب في العتدا دام تبع لحظ وجرت وانكاح وفرد وجه الدليل
في ذلك ما بينه وجها كما قد عرفت ولا تكون انكح اياكم من النساء وانكحوا في الفاتمة
فمنه المصنف وجماعة الى انكاح بعض بناتهم لان المصنف من الاضاف في العتدا ما دل على العتد
ولفظ المصنف من الاضاف الدال على هذا المعنى فيمنع من النكاح كما انعقد بالمصنفين الذين
ويؤيد مذهبهم ودود لفظ مخصوص منقول في ذلك من الشارع مع عموم الجواب على القسم من
الخاصة بالدول السعد من القوابل انما في الدارين في هذا الباب كما شفع عليه السلام
فايده ذلك انما يحكم الصحابة فيما للولاية اياهم حج منه واصل بذكر اصل انكاح وانما

ولو قبح عليها العين بذلك الذكر في مقام اليان ورتبها على الجماع الموعود وقبح العين والرضا
وان لم يقع في حق الزوج وفلان من غير ان يثبت من المثلث عليها الزوج المتيقن بحصولها بينه وبين
المبيع المثلث الثاني وثالثه على ان يملك المبيع يمينه المقتب وموضع قبحه بين المبيع
والحكم بالضم غير صحيح ولو قبح الزوج على غير الموقوف عليها صحت القوي وقطعا
وغيره عليها لو لم يمتنع مع الزوار وتربا بين الزوج والذكر وفي جواز العقد على المتكلمين المتكلمين
مثلا في الدعوى ونحوها الظاهر الجواز كما يجوز تصرف المتكلم في كل ما يملكه على غير ما يستحق
الحكم بالانحراف من غير ان يمتنع من المبيع في ذلك المخرج وفي بعض الموارد كما اذا راعى الاول في ذلك
او كسرها فان المتكلم اذا لم يقدم اقامه صحتها امكن ما جاز لفعلها لوجه على الزاوية العقد
بذلك الزوج ويحكم بغيره لئلا يتركها لانه فاقضام المالك مع اشتاءه بالزمنه فقا
والفكر **قوله** الرابعة اذا كان الزوجين بنات فزوج واحد وامهيهما فمختلفا في المقود
عليها فالقول قول الزوج وبطلان حكم الزوج صدها في العقد ان كان الزوج واحد وامه فان لم يكن
وامه فان العقد باطل على الوجه الصحيح على انه يثبت في كل الزوجين ان يكون مبيعا لغيره العقد
ويقبل الزوج عليه ويحصل المتيقن بالام او الوصف او الزمان الى مدين او بعضهما الله عز وجل
فاذا كان الزوجين بنات فزوج واحد وامه ولو قبحها عند العقد فان لم يبيعا مبيعا بطل
العقد وكذا اذا حضر احد الزوجين وامه او اخاه او غيره من مدينه او لم يبيعا مبيعا بطل
القول بطلان العقد الزوج يقول كاح من صدها الزوج وان لم يبيعا مبيعا فالاظهر العقد وفاقا
للكونه ولو اختلف احد العقد الموقوف عليها فقص من المدين المدين ان كان الزوجين مدينين
غير اخصد الزوج بطل العقد وان اختلفا على مدينه من خلفها في تلك المدينه فاقطعها بطل العقد
ايضا وبطل المصم وبعث الشيخ فاما عقد الزوجان فان كان الزوج واحد وامه فالقول قول الزوج عليه

الام

ان يعلم الزوج صدها في العقد وان لم يكن وامه كان العقد باطلا وشدهم وذلك اذ اراه
الكلمة في الصحيح عن ابي عبيد قال سئل ابا جعفر عن رجل كان له ثلث بنات يكافرنه
واحد منهن رجل وامه الم الذي دفع للزوج ولا للزوج وقد كان الزوج في مناصداها
فما لم يلقها على اهل الزوج على الزوج لها الكبر من الله وقال الزوج ايها اما تزوجتني
الفتى من بناتك قال فقال ابو جعفر ان كان الزوج وامه يملكه ولم يبيعا مبيعا بطل
في ذلك قول الزوج وعلى الزوج ما بينه وبين الله ان يدفع في الزوج الحادية التي كان في ذلك
ابا وعند بعض الكلج وان كان الزوج لم يبيعا مبيعا ولم يبيعا مبيعا بطل العقد الكلج
باطل ونزل المصم الوار على ان الزوج اذا كان قد امن وقبل كاح من اوجه عليها العقد
فدفعه العقد على البنت التي عنها الزوج جازية لانه انما يملك من قبله وان لم يكن الزوج
لم يكن مريضا الى الزوج ولصدا الزينة بطل العقد ولا يبيعا مبيعا بطل العقد
قوله الاول في ادايا العقد وصحت ان يجزى النساء الذكر
المعينة الكريمة الصلوات استخار الله في ذلك بطلان العقد الكلي في الصحيح عن محمد بن مسلم
عن ابي جعفر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم تزوجوا ولا تزوجوا حبا حيلة عاقران فان ابى بكر
الهم يوم القيمة وانما استخار الله في الحقيقة بطلان العقد الكلي في الصحيح عن ابي جعفر قال سمعت
جاءه يوم بعد الله يقول كاح عند النبي فقال ان جازنا نكحوا ولو اريدوا المبيعة المبيعة في
اهلها الذليل مع عليها المبيعة مع زوجها المصم على ان الزوج قولهم ولغيره من وادخلوا
فيما يملك له ما يريد بها ولم يثبت كذا الرجل وانما استخار الله في الحقيقة بطلان العقد الكلي في الصحيح عن ابي جعفر
بطلان العقد الكلي في الصحيح عن ابي جعفر قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ان
خضراء الدين قال المرأة الحسنة في النكاح الترة وخضراء كرم اهل ان يكون ابوها مسلما او

رواية اخرى لا يصح عن ابي جعفر انه قال اذا زاد خلق طلبة فليخرج من على اصبغها ويقل الله
على كذا بك قرونها وفي امانك اخذها وبكلمة لك احملك وحما فان ضمنت لي حيا
شيئا فاحمله سدا سوبا وبجملته شيا الشيطان **قوله** وان يكون الدخول الى الاماكن
ابن باويج عن السكوني عن ابي عبد الله قال نواحر ابيكم ليلا واظهر اضره وبكر الدخول الى الاماكن
لما رواه الكليني عن عبد بن زرارة والي القاسم قال قال ابو عبد الله لم يزل الرجل ان يدخل الى
ليلة الزهراء **قوله** ويحيى عند الجماع لما رواه الكليني عن الحلبي قال قال ابو عبد الله في الرجل
اذا افاض فخل في ان يترك الشيطان قال يقول الله ويخرج الله من الشيطان **قوله** ويحمله
الله تعالى ان يتركه ولا يترك الله لما رواه الشيخ عبد الجبار عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر
قال اذا افاض الجماع فخل الله ان يتركه فلهذا رواه واحمله ضيقا كذا يتركه فلهذا رواه لا
تضيق واحمله ضيقا كذا يتركه **قوله** وبكر الجماع ليلة الخوف يوم الكوف وهذا قوله
وعنه القاسم عن ابي عبد الله المستدق في ذلك ما رواه ابن باويج والشيخ الحسن بن محمد بن
ابي ابي الخير عن عمرو بن عثمان عن ابي جعفر قال سئل ابيكم في ساعته ان شاء الله
في ليلة تكلم بها الصبر واليوم الذي تكلم فيه الصبر وجمعا بين الصبر واليوم الذي تكلم فيه
ومن طلع في هذا اليوم في الصبر واليوم الذي تكلم فيه الصبر واليوم الذي تكلم فيه الصبر
وايضا لا يجتمع مع حذو هذا الساعه التي وصفت فترى من جماعه وادعوا مع هذا اليوم
فترى ابيج والما كراهه الجماع عند الزوال فاطلعه الله وجماعه وسقي بعضهم من ذلك اليوم
ولم اقل على سقنهم ورواه كراهه الترمذي في الساعه الحارة عند نصف النهار **قوله** وفي الحاق
قال في الساعه من الحاق كراهه الترمذي في الساعه الحارة وادعوا من الصبر فلا يروى عن ذلك
غيبه لا يطلع الصبر فتمت وبذلك على كراهه الجماع في الحاق القاء ابن باويج عن محمد بن جعفر

هجر

الحمد لله عن الحسن بن علي بن محمد بن علي قال سمعت يقول ان افاض في جماعه فليقل
لنقل الله **قوله** وفي ليلة الجملين كل من الصبر وضيق ليلة الضف كراهه الجماع في ذلك
ليلة كل من في ليلة الضف من قبل عليه او في صبر حلق من الصادق في اذلال الجماع
في اول الشهر ولا في وسطه ولا في اخره فان من قبل ذلك فليقل السط الفولدم قال واولئك ان
يكون محبونا الا في ان الموت اكثر اضره في اول الشهر ووسطه واخره واما استنفا اول
ليلة من شهر رمضان من ذلك فليقل عليه اذ قال ابن باويج من ساعه ايام من بين ما كان في
يبحث الرجل ان باق اهل اول ليلة من شهر رمضان فليقل عليه فليقل عليه فليقل عليه
الوقت ان كان **قوله** وفي الساعه ايام من ساعه الليل المستدق في ذلك ما رواه الشيخ الحسن بن
بن عمار قال قلت لابي ابيهم في الرجل يكون مع اهل الصبر ولا يجد الماء اباي اهل قال
احيان يفتل ذلك لان يحاف على نفسه وفي المستدق ولو كان الماء موجودا عند كثر
منع من استنفا له فاطلعه الله **قوله** وعند الزوال في الرجل الصبر في الساعه
بذلك في ذلك رواية عن محمد بن عثمان المستدق ورواه الكليني عن عبد الله بن مسلم عن ابي جعفر
قال ذلك اهل كراهه الجماع في وقت من الوقت وان كان حلالا فليقل عليه ما بين طلع الفجر والجمع
الصبر من ساعه الصبر الى ساعه الصبر وفي اليوم الذي تكلم فيه الصبر وفي ليلة التي تكلم فيها
الصبر وفي ليلة وفي اليوم الذي تكلم فيه الصبر في ساعه الصبر وفي ليلة التي تكلم فيها
والليلة الذي يكون فيها الزوال وعنه كراهه الجماع في صبر اليوم والليل
الذين يقع فيها الرجل المذكور او الزوال **قوله** وسئل ليلة وسئل بها وفي الساعه
وعادها وسئل في ذلك في الساعه بالوجه بول على ذلك ما رواه الشيخ الحسن بن محمد بن جعفر
انما سأل ابا عبد الله في حال الجماع مع ما عاين قال في الساعه قبل الصلوة ولا يشر بها في

برنا الصلوات قال قلت يا الحسن عن الحارث بن ابي اسحق عن ابي عبد الله
 واما الصلوات فاذ روي عن ابي عبد الله في روى عن ابي عبد الله في روى
 من وابنه وعدم ثوب الحارث بن ابي عبد الله في روى عن ابي عبد الله في روى
 كما بر عن ابي عبد الله في روى عن ابي عبد الله في روى عن ابي عبد الله في روى
 الحارث بن ابي عبد الله في روى عن ابي عبد الله في روى عن ابي عبد الله في روى
 في الصلوات عن ابي عبد الله في روى عن ابي عبد الله في روى عن ابي عبد الله في روى
 اللذان في روى عن ابي عبد الله في روى عن ابي عبد الله في روى عن ابي عبد الله في روى
 له في روى عن ابي عبد الله في روى عن ابي عبد الله في روى عن ابي عبد الله في روى
 بعد الصلوات في روى عن ابي عبد الله في روى عن ابي عبد الله في روى عن ابي عبد الله في روى
 ابي عبد الله في روى عن ابي عبد الله في روى عن ابي عبد الله في روى عن ابي عبد الله في روى
 قبل ان يترك قال في روى عن ابي عبد الله في روى عن ابي عبد الله في روى عن ابي عبد الله في روى
 الهند بن عتبة بن ابي عبد الله في روى عن ابي عبد الله في روى عن ابي عبد الله في روى
 الحارث بن ابي عبد الله في روى عن ابي عبد الله في روى عن ابي عبد الله في روى عن ابي عبد الله في روى
 سبط ابي عبد الله في روى عن ابي عبد الله في روى عن ابي عبد الله في روى عن ابي عبد الله في روى
 وان الصلوات في روى عن ابي عبد الله في روى عن ابي عبد الله في روى عن ابي عبد الله في روى
 روى عن ابي عبد الله في روى عن ابي عبد الله في روى عن ابي عبد الله في روى عن ابي عبد الله في روى
 فرق وكان في روى عن ابي عبد الله في روى عن ابي عبد الله في روى عن ابي عبد الله في روى
 اذكر ان هذا كلامه في روى عن ابي عبد الله في روى عن ابي عبد الله في روى عن ابي عبد الله في روى
 كما شاع عن ذلك لا يكتفى به فان الفرق بين عبد الولي وغيره على هذا القدر من حقيق

هنا

ايضا لان عبد الولي يرضى على الحارث بن ابي اسحق وعن ابي عبد الله في روى عن ابي عبد الله في روى
 واحد ما عن ابي عبد الله في روى عن ابي عبد الله في روى عن ابي عبد الله في روى عن ابي عبد الله في روى
 ان هذا الحكم هو انشاء خيال الصلوات في روى عن ابي عبد الله في روى عن ابي عبد الله في روى
 وعن عبد الولي في روى عن ابي عبد الله في روى عن ابي عبد الله في روى عن ابي عبد الله في روى
 قال عبد الولي في روى عن ابي عبد الله في روى عن ابي عبد الله في روى عن ابي عبد الله في روى
 فلو ان ذلك مما وعده عبد الولي في روى عن ابي عبد الله في روى عن ابي عبد الله في روى عن ابي عبد الله في روى
 او لم يرضى لكان لا يرضى عن ابي عبد الله في روى عن ابي عبد الله في روى عن ابي عبد الله في روى
 ان عبد الولي في روى عن ابي عبد الله في روى عن ابي عبد الله في روى عن ابي عبد الله في روى
 الصلوات في روى عن ابي عبد الله في روى عن ابي عبد الله في روى عن ابي عبد الله في روى
 قال عبد الولي في روى عن ابي عبد الله في روى عن ابي عبد الله في روى عن ابي عبد الله في روى
 ابناءه في روى عن ابي عبد الله في روى عن ابي عبد الله في روى عن ابي عبد الله في روى
 اولى بها كما هو في روى عن ابي عبد الله في روى عن ابي عبد الله في روى عن ابي عبد الله في روى
 روى عن ابي عبد الله في روى عن ابي عبد الله في روى عن ابي عبد الله في روى عن ابي عبد الله في روى
 فلهذا وجب عليها في روى عن ابي عبد الله في روى عن ابي عبد الله في روى عن ابي عبد الله في روى
 على هذا الحكم وكيفية حظه روى عن ابي عبد الله في روى عن ابي عبد الله في روى عن ابي عبد الله في روى
 الا ان من الناس من لم يرضى عن ابي عبد الله في روى عن ابي عبد الله في روى عن ابي عبد الله في روى
 والحمد لله ولا اله الا الله اعلم **قوله** ويثبت روى عن ابي عبد الله في روى عن ابي عبد الله في روى
 حارث بن ابي عبد الله في روى عن ابي عبد الله في روى عن ابي عبد الله في روى عن ابي عبد الله في روى
 كان البنون في روى عن ابي عبد الله في روى عن ابي عبد الله في روى عن ابي عبد الله في روى

وارشد من هذا ما جازح له بل قد تاملوا في ما هو منطوقها وهو المنفعة من الطلاق المباح
 حديث من سرق في المال وجلس في الدار لم يزل على المحرم فلا جاز له هذا الدائمة الحاكم في القسمة
 فخرج منها ولا يرد عليها الا في حق من لا يملكها الا من جازها سرقا او غشيا او غشيا من طاعة
 او عيبا من غير ان يرد على المالك كذا في القسمة من امواله الكسوف في القسمة من الجور
 انه قال في المال الذي يخطب اليه نفسه قال هو ملك نفسه او لغيره من شأته وان كان كسوف
 يكون فذلك من جوارحه وفي القسمة من احد من ابيهما قال قال ابن ابي شيبة في المال الذي
 حياها والقبول ما اياهما وادنا في القسمة من عبد الله بن مسعود قال قلت يا ابا عبد الله
 عن المال الذي يخطب اليه نفسه قال ان لم يرد على نفسه من شأته اذ كان كسوف
 فذلك رضى ما يرد له والاختيار لا يرد له ذلك كثيرة جدا ولم يفسد في القسمة
 الا في المثل الذي يخطب اليه من عند الوفاة انما القسمة من المثل في المثل اذا كانت
 للمكان فذلك ان يخطب اليه من عند الوفاة فذلك غير كسوف اما البكر المباح
القبول ما يرد بها ولو كان ابراهيم حيا لم يزل بالامتنان او بالامتنان او بالامتنان
 وقبل القسمة من المثلين من الزرع والحدود واحدهما يرد على صاحبه الى الوفاة من المثلين
 من اذنت لها في القسمة دون الدوام ونهيم من كسوف او قبل او لم يرد على صاحبه في هذا القسمة
 الوفاة بالامتنان او البكر لما ايدى كان عام يكن في المثلين وانه المثلين في حجة البكر
 لثواب الوفاة وقد فضل المصنف في المسئلة في المثلين واطبق المثلين في المثلين
 الا في المثلين وفضل المصنف في المثلين في المثلين في المثلين في المثلين في المثلين
 اذ قد صرح من المثلين في المثلين في المثلين في المثلين في المثلين في المثلين
 انفسه في هذا السابق على ان يكون التمسك في كل من هذه الاموال من الاختيار المعتبر

في

في القسمة الحسن الخلفا لكون بان لها الامتنان بالامتنان والامتنان اما البكر
 لا يخطب اليه من المثلين او من المثلين او من المثلين او من المثلين او من المثلين
 ابراهيم في المثلين او من المثلين او من المثلين او من المثلين او من المثلين
 جاز في المثلين او من المثلين او من المثلين او من المثلين او من المثلين
 فادخل البكر من المثلين او من المثلين او من المثلين او من المثلين او من المثلين
 فكيف يخطب في المثلين او من المثلين او من المثلين او من المثلين او من المثلين
 صدق في المثلين او من المثلين او من المثلين او من المثلين او من المثلين
 اخبر من سرق في المثلين او من المثلين او من المثلين او من المثلين او من المثلين
 غير المثلين او من المثلين او من المثلين او من المثلين او من المثلين
 الوفاة في المثلين او من المثلين او من المثلين او من المثلين او من المثلين
 في المثلين او من المثلين او من المثلين او من المثلين او من المثلين
 اما المثلين او من المثلين او من المثلين او من المثلين او من المثلين
 سمع من سرق في المثلين او من المثلين او من المثلين او من المثلين او من المثلين
 من المثلين او من المثلين او من المثلين او من المثلين او من المثلين
 ابن حاتم والامتنان هذا من المثلين او من المثلين او من المثلين او من المثلين
 استقل
 الوفاة في المثلين او من المثلين او من المثلين او من المثلين او من المثلين
 الخلفا لكون بان لها الامتنان بالامتنان والامتنان اما البكر
 عداقة قال الخلفا لكون بان لها الامتنان بالامتنان والامتنان
 في المثلين او من المثلين او من المثلين او من المثلين او من المثلين

من ذلك الموضع ومن جهة الدلالة بان قوله لا يرفع ذلك التماس الجواز والافاض كما يمكن
 حاشي على اية اية فيهم الكثرة والمصير يمكن جعلها على التخصيص فلا بد على من يرفع التماس
 لان بعض التماس من المصير لا يرفع الجواز اياها اجماعا والى ذلك من القول اية اخرى
 من ذلك على التماس وان كان مشتركين في القوة وهو ان الواقع في طريق الرواية في الكافي والتهذيب
 مما يكو في القوة الجليل يعتبره رواية احمد بن محمد بن عيسى عن ابن ابي عمير عن ابي بصير عن ابي بصير
 كتاب من نسخة المصنف من المصنف من ابن ابي عمير ولا يرفع ذلك التماس عن طريق صحة بعضها غير
 مشترك على التماس على التماس في ان حمل على التخصيص في بعض جهات مع ان ذلك يقتضي عدم
 الغائب في التمسيد بالاجازة من المصنف في التمسيد كما ذكر ذلك **الثانية** صحة بعضها في التمسيد
 قال قلت اما الحسن بن علي الجارية في قوله اجماعا اياها امر اذا بلغت قال لا والله
 عن الكبر اذا بلغت يبلغ النساء اجماعا اياها امر فقال البرقي اجماعا اياها امر ما ثبت **الثالثة**
 صحة بعضها من سلم عن احمد بن محمد بن عيسى عن ابن ابي عمير عن ابن ابي عمير عن ابن ابي عمير
 امر فقال الجارية ما كل احد ماعدا الرب والظن ان المراد منها الجارية كل احد اذا كان
 لها اربعة اطفال لا تسامر كما يولد على اربعة اطفال بل هو المبلغ **الرابعة** صحة زيادة بن ابي عمير قال
 ابا بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 رواها عن احمد بن محمد بن عيسى عن ابن ابي عمير عن ابن ابي عمير عن ابن ابي عمير عن ابن ابي عمير
 ضعفها في التمسيد فيمكن المبكر الاستقلال بالفضل كما كان التمسيد **الخامسة** صحة بعضها
 عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 جاز كما هو وان كانت كاهنة فالفضل من قبل يود ان يرفع اخيه بن ابي عمير فان كانت
 فهو ارفعها وان استلزمها وهذا الرواية وان كانت حسنة لكنها لا ترفع التمسيد

نحوه

دخلها في العلم ابراهيم بن عفا ثم حيث لم يوفقها لغيره لغيره عن النبي **السادس**
 صحة بعضها من ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 دعاهما ابن ابي عمير في كتابه عن ابن ابي عمير عن ابن ابي عمير عن ابن ابي عمير عن ابن ابي عمير
 على صحة بعضها وفي ذلك فريضة وداية من اهل بيت ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 على الحسن بن فضال واصل المعلوم وطريق ابن ابي عمير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 مستند لما كان في نسخة الرواية عليها في المخطوط من العلم كلها لا ترفع التمسيد في الرواية في الاما
 هذا الصواب في نسخة ابن ابي عمير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 ما اقبل في نسخة الرواية في المخطوط من العلم كلها لا ترفع التمسيد في الرواية في الاما
 لغيرها ما علم من غير نسخة الرواية في المخطوط من العلم كلها لا ترفع التمسيد في الرواية في الاما
 بن حاتم الداعي في نسخة الرواية في المخطوط من العلم كلها لا ترفع التمسيد في الرواية في الاما
 بما يقتضي الجواز المبكر قال ابا بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 عليها التماسها وحسن لان القول في التمسيد لا يقتضي عدم التمسيد في نسخة ابن ابي عمير
 استبرأها وفي نسخة الطبري عن ابن ابي عمير عن ابن ابي عمير عن ابن ابي عمير عن ابن ابي عمير
 في الرواية في نسخة الرواية في المخطوط من العلم كلها لا ترفع التمسيد في الرواية في الاما
 واذن الرواية في نسخة الرواية في المخطوط من العلم كلها لا ترفع التمسيد في الرواية في الاما
 اجماعا الفضل المرفوع والمراد منها انها من التمسيد من كقولهم في نسخة ابن ابي عمير
 النسبة المخططة التي يحصل بها النسبة التمسيد من ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 في التمسيد وقد نقل المصنف عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 وكان لها الاستقلال بالتمسيد من غير نسخة الرواية في المخطوط من العلم كلها لا ترفع التمسيد في الرواية في الاما

منه الى زوجها من الكحل من ان يكون الكحل بمثل الام لان الكحل يحفظها فلا يفسد
 به ولو فرض ان ولدوا ولدا ولولم يكن قد مضى بمقتضاها اذا كان كحل او بخلافه
 ولو منع الولي من غير الكحل لم يكن مفسدا **قوله** ولو زوج الصغيرة غير ان يزوجها ولو منع على ما
 عند البلوغ وكذا الصغير من السلسلة من غير ان يزوجها فمفسد **قوله** ويجوز الكحل **قوله**
 ولو لم يكن يزوجها كحل صغير وكبيرة يزوجها على ما علم من غير ان يزوجها وكذا العبد
 لا خلاف في جواز بيعه ولو لم يزوجها لم يفسد لان الكحل مطلقا لان ما فيها مملوكة له و
 الناس ساطعون على علمهم وكذا العبد صغير كان او كبيرا وقال بعض العلماء ان المولى لا يملك
 اعباء الكحل وهو اطلاق لا فرق بين قول المولى الصغيرة عن المولى وان لم يزوجها ولا يبيع فيها
 الا كراه لا يزوج ولو لم يزوجها لم يفسد لان الكحل مطلقا لان الكحل مطلقا لان الكحل مطلقا
 يستطاع له ولا يزوج المولى لان بيعه فاسد المصلح مع اعباء المصلحة لئلا يفسد
 ان يزوجها ولو لم يزوجها لم يفسد ولا يزوجها في بيعه في بيعه المولى انما قال لا يفسد
 ولا يزوجها الوجه انما لا يفسد ولا يزوجها وجه في بيعه من غير ان يزوجها ولا يزوجها
 على الصغير وقال في الخلاف اذا اوصى المولى بان يزوجها من الصغير فمفسد الوجه وكان
 له يزوجها واغناؤه الملائمة في المصلحة وقال في المذكرة انما ثبت ولاية الوصي في بيعه
 عند بيعه لها انما يبيع الصغير فاسد المصلح ويكون له اعباء الكحل وهو مملوكة له
 وهو اعباء الوصي ولا يزوجها ولو لم يزوجها من الصغير ولا يزوجها من المولى فاسد المصلح لان
 المصلحة قد اوصى في الكحل وهو من يملكه والمصلحة في البيع من غير ان يزوجها
 كلها عن ابي جعفر قال سئل عن الذي يبيع عن عقد الكحل قال لم يفسد الخ والمولى له
 وفي رواية اخرى لا يبيع عن ابي جعفر عن ابي جعفر قال سئل عن الذي يبيع عن الكحل قال لا

للبيع

والخ والمولى يبيع له واعرض في الخلاف ان الخ لا يملكه عند ما فزعها بالجماع اذا كان
 اليه وهو يبيع ويمكن حمله على ما اذا كان مكلا لا يفسد ولم يفسد لئلا يفسد باخصاص ولا يفسد
 من يبيع فاسد المصلح على سبيل المحبة المباشرة ولا يفسد على الجميع او بعضها واسا على القول بغير
 ولاية جليل يستقيم بهما الوجهين لان من الصغير يبيع بالوصية في الكحل الظاهر انما لا يفسد
 ليس من الصغير فاسد المصلح المولى لان من يبيع فاسد المصلح على سبيل المحبة يبيع في كلام
 الظاهر يثبت ولاية الوصي لا يملكه حيث فرضت السلسلة انما اذا اوصى المولى بان يزوجها
 او لم يزوجها **قوله** وكذا الحاكم اوصى بان لا يزوجها لان من يبيع فاسد المصلح على اعباء المصلحة
 والمولى لا يملكه عند ما اوصى بالامام المصادق لان اذن الامام ويدخل في المصلحة الخارج في المصلحة
 ولحكم هذا الحكم اوصى باخصاص ولا يفسد من يبيع فاسد المصلح على سبيل المحبة في البيع والوصية
 لم يفسد المصلح على سبيل المحبة لان المصلحة لا يفسد لان المصلحة لا يفسد لان المصلحة لا يفسد
 الحاكم وجعل القول بغير ولاية في الكحل على الصغير والمجوز مطلقا كما في ولاية المالك الخ
 وجعلها كذلك لان المصلحة لا يفسد لان المصلحة لا يفسد لان المصلحة لا يفسد لان المصلحة لا يفسد
 فيكون من يبيع فاسد المصلح وهو غير مفسد فان الحاكم لا يملكه وان كانت اوصى بغيره المصلحة
 متنبه في حق الصغير خصوصا الاثني والسلسلة على شكل المصلحة في حاله وبيعها من
 في قوله الحاكم في الكحل على غير من يبيع فاسد المصلح لان الحاكم لا يملكه وان كانت اوصى بغيره
 كان امرها يبيعها واغناؤه الملائمة الحاكم وقد يبيع على ذلك الاخصاص فيها المصلحة التي
 حيث يكونها يبيعها المصلحة على غير من يبيع فاسد المصلح **قوله** الا في الكحل في الكحل لا
 يفسد بها من نفسه متنبه في المصلحة لان الحاكم لا يملكه في الكحل ان يزوجها من نفسه المصلحة
 الاذن او عنه على وجه ثبوت الامام لان المصلحة لا يفسد لان المصلحة لا يفسد لان المصلحة لا يفسد

احدهما ومن يثبت عليه لمجرد ان كان هو الزوج يخرج الاجازة من ذنوبه وبين وجهان من ان يثبت
على يثبنا الكساح ولا يثبت بوجهها ومن ان اجازة كالاقل في حق نفسه بالتمسك الى ان يعلق كالمهر
وانما يتوقف الارتفاع على المهر انما هو المهر فثبت ما هو عليه دون ما لا يمسك به من **قوله**
الخاصة اذا زوجها الخوان برجلين فان نكحها اختا لها شاءت المداينة بها ان لا يكونا
وكيلين واذا لم يكونا كذلك كان العقدان متولين فخص في اجازة ما شاءت منها والظاهر
وابطا لها سويق احد العقدين او اثنين او يوقعها اختا بعد الاكبر مع شأه ويختارها
الكل ويختارها الاكبر ولو نكح مختارا الاكبر كان الاول لها اختيار **قوله** فان كان
وكيلين سبق احدهما فالعقد له ولو دخلت الاخت بغير الولد والعقد له الاول بعد هذا
العقد ولها المهر المشتهر اما حصة المداينة بطلان المداينة بغيره ولو دخلت الاخت
او لم يدخل الاول العقد الاول وقع بغيرها كما في المداينة بغيره ونكح في حصة العقد
فكان باطلا فزان لم يدخلها الثاني ثبت الى العقد وان دخلها الثاني كان كالمهر
بالحال فاما ان كان وان علم المداينة فلا يفي الا على الولد باو اولى وان علم من
لم يفي لم يولد لان ذلك ولها المهر وان كانا وكيلين لم يولد ولها المهر بغير الثاني مع
صحة المهر ولو نكحها اختا بغير المهر المهر المهر فثبت ما هو عليه دون ما لا يمسك به من **قوله**
محل السابق او يفي في المداينة لان المهر المهر فثبت ما هو عليه دون ما لا يمسك به من **قوله**
الى التذكير مع عدم العلم بسويقه اختا المداينة فاذا افرغ بينهما من اجرة المداينة امر مختار
الكساح وهو الذي يطلق ويحكم بالاجازة كل منهما على المطلق لرفع الضر عن المان في محمل
ففي المحاكم المداينة لكل منهما لان المداينة من المداينة من اذكارها لاجازة على المداينة
ومن الضرورة في الاجازة في العود الى من اخطا الاختاط المداينة وهي الاختاط في محملها

الاكبر

الاختاب والارث والمهرية وفقرى المداينة في العود من هذا العقد ونفي ذلك اصح المداينة
اعلم **قوله** وان اخطا بطلان وقبل العقد للاكبر يحقق اتفاق المداينة باثر المداينة في المداينة
بطلان العقدان لان المداينة المداينة المداينة المداينة المداينة المداينة المداينة المداينة
والعقد بغيره عقد الاكبر للمداينة المداينة المداينة المداينة المداينة المداينة المداينة
او بعد الله بغيره وانما عن من اجازة كان لها الاختوان زوجها الاكبر والاكثر زوجها الاكبر
ياض اخرى قال العقد هو المداينة لان يكون الاخت في طليها فان دخل بها في امر الله والظانية
صغيرة المسك بالشرع والولد بين الله وعينه فاصرة عن اعادة المداينة ويمكن لها طلي
ما اذا كانا مفضلين ويكون في قوله الاول هو المداينة بغيره المداينة المداينة المداينة
الاول لان يكون الاخت في طليها فان ادخلها يكون اجازة العقد **قوله** التادئة المداينة
للام فلو دخلت الولد فاحل المداينة ولو اخطا بطلان قبل المداينة المداينة المداينة المداينة
عنه المداينة في هذه المسئلة وقع في مدين احدهما في اجازة المداينة وقيل في مدين مدين
المداينة لان اتفاق المداينة المداينة المداينة المداينة المداينة المداينة المداينة المداينة
المداينة فاما الصبيته من المداينة فاما عند علمها او اموالها بغير المداينة المداينة المداينة
الاب وابنة في جوار المداينة او اموالها جوار مقام الاب وابنة في ذلك لان قوله الله
امرهم بن الحلال ان جسامهم المداينة في امرها وقال وامرهم في ما بينهم ومقتضى كلامه في
الولاية المداينة المداينة مع هذا الاب وابنة المداينة وهو صغير فاجرة فاصرة وبغيره
صريح اخر في المداينة في صبيته فادارة لنفسه الكساح لوالد في صبيته جوار المداينة
على التخيير من جوار المداينة بغيره ان كان ادخلها المداينة زوجها فاقدم المداينة المداينة
الاكثر الثاني دفع المداينة المداينة المداينة المداينة المداينة المداينة المداينة المداينة

احاد الوضوء لهم وفي هذا الصنف نظر لان ادم الخ والجن ليست احاد الخيرات السبع
 المبركة فان كانت اموهم من ذلك لا يكون ادم الخ وان كانت دفعة لم يخرجهم من ذلك
 فكيف المخرج مع ان هذا الخ من جهة المصاهرة لا الدنيا فالوضوء اجبت له انما اولئك لم
 يخرج عليك انما ليست احاد الخيرات السبع وانما الخيرات ادم وفيه ليست ايا ومكونه اربعين
 ليست كذلك قال ادم ولما ولد حرام انما الماخذ اربعة اربعة وفي الرضاع قد يكون اربعة
 مثل ان يرضع اربعة ارباب فان ادم ولد اولاد له من الخيرات السبع بالذهب بل على تقدير كونها اربعا
 من جهة ارباب على تقدير كونها اربعة ارباب من ذلك الماخذ اربعة ارباب من جهة ارباب
 جهة المصاهرة والنفق تلك جن ولد في الذب حرام لانها المالك ادم وفيه ليست في ذلك
 قد يكون كذلك كما اذا الرضعة اربعة ولدت فان اتمها جنة وليست اياك ولا ادم وفيه ليست
 الكلام وفيه كان في هذا فان ولد له من الخيرات السبع وان الفم كونه اربعة ارباب من ذلك
 البنية اربعة ارباب كونه اربعة ارباب من جهة المصاهرة والنفق اربعة ارباب من جهة المصاهرة
 ولها اربعة ارباب اربعة ارباب فان هذا الرضيع صبي ولد له اربعة ارباب كان ولد له اربعة ارباب
 صبي وفيه اربعة ارباب من جهة المصاهرة وولد له اربعة ارباب من جهة المصاهرة اربعة ارباب من جهة المصاهرة
 وهو صبي ولد له اربعة ارباب من جهة المصاهرة اربعة ارباب من جهة المصاهرة اربعة ارباب من جهة المصاهرة
 ولها اربعة ارباب من جهة المصاهرة اربعة ارباب من جهة المصاهرة اربعة ارباب من جهة المصاهرة
 وفيه اربعة ارباب من جهة المصاهرة اربعة ارباب من جهة المصاهرة اربعة ارباب من جهة المصاهرة
 لانها الماخذ اربعة ارباب من جهة المصاهرة اربعة ارباب من جهة المصاهرة اربعة ارباب من جهة المصاهرة
 ولها اربعة ارباب من جهة المصاهرة اربعة ارباب من جهة المصاهرة اربعة ارباب من جهة المصاهرة

المرء

المرء بالذهب المصاهرة وفيه الصنف كلامه باق وفيه المصاهرة كلامه باق وفيه المصاهرة كلامه باق
 ميراث بالذهب المصاهرة وانما من واثبات الخ من اهل ان اسن انما من الخيرات السبع
 لانها لم تلحق بها اصلها بل هي اربعة ارباب من جهة المصاهرة والنفق اربعة ارباب من جهة المصاهرة
 وصاعا لانهم في حكم ولدان فلهذا انما الخ من الرضعة اربعة ارباب من جهة المصاهرة والنفق اربعة ارباب من جهة المصاهرة
 يخرج على ان الرضعة اربعة ارباب من جهة المصاهرة اربعة ارباب من جهة المصاهرة اربعة ارباب من جهة المصاهرة
 الرضعة وكذا الاخرى على ان الرضعة اربعة ارباب من جهة المصاهرة اربعة ارباب من جهة المصاهرة اربعة ارباب من جهة المصاهرة
 هذا المعنى في هذا وانما اولاد صاحب المصاهرة اربعة ارباب من جهة المصاهرة اربعة ارباب من جهة المصاهرة
 انما صاعا اربعة ارباب من جهة المصاهرة اربعة ارباب من جهة المصاهرة اربعة ارباب من جهة المصاهرة
 اربعة ارباب من جهة المصاهرة اربعة ارباب من جهة المصاهرة اربعة ارباب من جهة المصاهرة
 الخ من جهة المصاهرة اربعة ارباب من جهة المصاهرة اربعة ارباب من جهة المصاهرة
 بانها اربعة ارباب من جهة المصاهرة اربعة ارباب من جهة المصاهرة اربعة ارباب من جهة المصاهرة
 اربعة ارباب من جهة المصاهرة اربعة ارباب من جهة المصاهرة اربعة ارباب من جهة المصاهرة
 يقول الناس من جهة المصاهرة اربعة ارباب من جهة المصاهرة اربعة ارباب من جهة المصاهرة
 اربعة ارباب من جهة المصاهرة اربعة ارباب من جهة المصاهرة اربعة ارباب من جهة المصاهرة
 موضع ما لك حكمه في هذه الرواية يخرج من الرضعة اربعة ارباب من جهة المصاهرة اربعة ارباب من جهة المصاهرة
 ليست من الذب فكذلك من يولد له اربعة ارباب من جهة المصاهرة اربعة ارباب من جهة المصاهرة
 القوة ولولا هذه الرواية لم يكن له ولد على هذا القول اربعة ارباب من جهة المصاهرة اربعة ارباب من جهة المصاهرة
 في الصحيح عن عبد الله بن جعفر قال كتب الى ابي الحسن عاهل الرضعة ولما ولد له اربعة ارباب من جهة المصاهرة اربعة ارباب من جهة المصاهرة
 الرجل يزوج ابنة هذه المصاهرة اربعة ارباب من جهة المصاهرة اربعة ارباب من جهة المصاهرة

وان كانت له والديهم عليه فوجبه طلقين وان كانت عورة وجبه العتبات فما ذهب اليه
الاعتبار المستفاد من ذلك من انما لم يرد عليه من قول الكلب في الصحيح من عيون
الشم فالان ابن ثمره قال الطلاق الرجل قد ابرأ الله من الخلق للنساء وبان ذلك
ان السيد يكون منه لمن يكون طلقها تلك او يكون المهر فله ان يكون طلاقا بطريقين
وفي الحسن من ذلك من ان يكون منه ما يستلزم حرمة من حرمة حرمة حرمة حرمة حرمة حرمة
عنه فله ان السيد في الطلاق فان كانت حرمة طلاقا ثلثا او من ثلثا وان كان
حرمة حرمة حرمة حرمة حرمة حرمة حرمة حرمة حرمة حرمة حرمة حرمة حرمة حرمة حرمة حرمة
عن الجواب عن ابن عباس قال في الطلاق الحر اذا كانت له السيد فله ان يملكها وطلاق لانه
اذا كانت له السيد فله ان يملكها **قوله** والطلاق دعاء للدين حر على الطلاق ابرأ المراد بطلاقها
دعاء للدين ان يطلقها بالترتيب ثم يراجع في الدعاء وطلاق في طهر اخر ثم يراجع في الدعاء
وطلاق ثم يطلق الثانية فبذلك ابرأ من ثلثها فخرج حر ثم يراجع في الدعاء وطلاق في طهر اخر ثم يراجع في الدعاء
الاول بعد الدعاء ويعمل كما هو الاول ان يملكها فبذلك ابرأ من ثلثها فخرج حر ثم يراجع في الدعاء وطلاق في طهر اخر ثم يراجع في الدعاء
في المأتم وتبين انما ذكره العتبات وادخلها في الجماع صحيح الكلام في ذلك في كتاب الطلاق
ان شاء الله لكن لا يجوز ان يطلق فيكون الدعاء على هذا الوجه مجاز لا شرع كونه الدعاء
خبره اذ لا يلزم تكاح وطلاق فله ان يملكها من كل ان شاء الله وهذا هو الحق
الحق في العمل لا يكون علاقه الحر او جبهه لكل باسم اكثر من ابرأه وطلاق فله ان يملكها
بما لو طلق الرجل في الدعاء والثانية للسنة فان المعبين بينهما من الثانية وصديق على الثانية
اسم الحق به بالاعتبار الاول دون الثاني فبذلك ابرأ من ثلثها فخرج حر ثم يراجع في الدعاء وطلاق في طهر اخر ثم يراجع في الدعاء
صديق الزم على الطرفين مجاز طلاق على الثانية في غير هذا الاسم وفي الخبر من ثلثه في الاشكال

في الخبر

كذلك المستفاد من اوقاف بنت الخلفاء دعاء طلقا وصح في تمام الكلام في ذلك **قوله** في الجائز
اللعان حيث لا يثبت الزعم من هذا الحكم وضعه من وفاق صحيح الحكم فيه فمستلزم كذا
اشارة **قوله** وكذا في الدعاء ابرأه الله من الخلق للنساء ابرأه الله من الخلق للنساء ابرأه الله من الخلق للنساء
كلام الصحاح وطاهر من وضع وفاق والمستفاد من اوقاف الكلب في الصحيح من عيون
صبر فله ان السيد في الطلاق فان كانت حرمة طلاقا ثلثا او من ثلثا وان كان
بينة فله ان السيد في الطلاق فان كانت حرمة طلاقا ثلثا او من ثلثا وان كان
سما ولا يتم عليها من وفاق هذا الزعم ابرأه الله من الخلق للنساء ابرأه الله من الخلق للنساء ابرأه الله من الخلق للنساء
واكتفى اكثر من المصنف في القصة بالشيخ والمصنف باحد الطرفين واسئل الله في العتبات
الي صبر المستفاد واوردها بزيادة لفظ او من ثلثها فخرج حر ثم يراجع في الدعاء وطلاق في طهر اخر ثم يراجع في الدعاء
ان كان في ذلك وفي هذه الرواية مستفاد وان كان فيها من وفاق فله ان يملكها فبذلك ابرأ من ثلثها فخرج حر ثم يراجع في الدعاء وطلاق في طهر اخر ثم يراجع في الدعاء
فيكون كيف كان فبذلك ابرأ من ثلثها فخرج حر ثم يراجع في الدعاء وطلاق في طهر اخر ثم يراجع في الدعاء
والحسن من الخبرين من ان السيد في الطلاق فان كانت حرمة طلاقا ثلثا او من ثلثا وان كان
من ثلثها فخرج حر ثم يراجع في الدعاء وطلاق في طهر اخر ثم يراجع في الدعاء
له انما وصفا من قول المصنف ابرأه الله من الخلق للنساء ابرأه الله من الخلق للنساء ابرأه الله من الخلق للنساء
وعلم الجنبه فله ان يملكها فبذلك ابرأ من ثلثها فخرج حر ثم يراجع في الدعاء وطلاق في طهر اخر ثم يراجع في الدعاء
بسطا للنساء والعتبات وطلاق في طهر اخر ثم يراجع في الدعاء وطلاق في طهر اخر ثم يراجع في الدعاء
المأتم اصل على موضع الوفاق ولا فرق بين كون الزوجه من ثلثها او من ثلثها او من ثلثها
وبين حصة قبل الزوجه من ثلثها او من ثلثها او من ثلثها او من ثلثها او من ثلثها او من ثلثها
العتبات فيصير خبره على مورد النص ولما سئل عن قول ابن عباس في القصة ابرأه الله من الخلق للنساء ابرأه الله من الخلق للنساء ابرأه الله من الخلق للنساء

الجواز على النكاح قال لا يخرج جده والعول بها النكاح اذا كان الزوج ذميا او امة ولا
 يمكن من العول عليها لولا ان الخلق بها الشيخ في المنة وكذا في الاختار واسئل ما اذا
 من جليل مداح عن بعض اصحابنا عن احمد بن عليهما السلام قال في الزوج ذميا او امة لا يخرج
 اذا اسلمت امراته ولم يجم فاما على نكاحها ولا ينفق عليها ولا يزوجها طاهر او امة
 المحرم ومن سمع من ابن جعفر قال ان اهل الكتاب جميع من لم يذموا في الاسلام
 فما على نكاحها وليس لان يجمعها من اهل الاسلام الى غيرها ولا يوجب معها ولكن يوجبها بالانكاح
 وفي الرواية صفت من حيث السداد الاول في النكاح لانهما على ما على من يزوج
 مطعون فيه وانما الثانية هي الاصل فيهم فان ابن ابي عمير واما عن بعض اصحابنا
 وارسال الرقبة بمنع العمل بها خصوصا مع وجود العاقر والشيخ في النكاح والفقير في المنة
 على الفسخ النكاح يخرج من المدة محجبا باجماع العرف مع نكاحه وهذا القول في المنة
 كتاب الاختار **قال** وعبر الكتابين يفتى على الفسخ المدة باسلام البهائم انفق الزوج في ذلك
 المسلم ان كان من الرقبة فلا يسل في نكاحها مطلقا وان كان من الزوج فاما يجوز له نكاح
 الكتابية اسدا واسئله ما عجزها فلا يجوز لهما ولا يفتى المدة بان اسلم احداهما قبل المدة
 انفتح المدة في الحال والمدة بقول المصنف وغير الكتابيين ما اذا كانا معا غير كتابيين اما اذا كان
 احدهما كتابيا والآخر غير كتابي فلا يتم الحكم فيه لان النكاح بين المسلم على الكتابية على قدر
 كلف الزوج ونسبها للزوجة كتابية ولو كانت الرقبة ذميا او امة لا يخرج كتابيا واسئل في المنة
الحال المشهور **قال** واذا اسلم المذموم وعند الزوج فادون لم يخرج ولو كان من اكثر من الزوج
 اربعا لا يخرج من الزوجات كمن كتابيات مثله ليجب اسئله نكاح المدة المعتبرة ولو كان
 غير كتابيات الفسخ كما من باسلامه اذ لم يجمع معه والمدة ان كان بعد الدخول وطلعت ان

نحو

فله ويحب فبعضهم ايهما يكون من يجوز نكاحه في دين الاسلام كما هو واضح وفي حكم الكتاب
 الوثني اذا كان ذميا كتابيات ذميات واسئل منه ويحب فبعض الحكم المذكور ليهما
 اذا كان الكتابي حرا او كسرا او امة لم يملك اطلاق الحيز لانه ليس بالاختار واذا دخل الزوج
 للمدة اختار او اذ على المدة ولو طلق جواز نكاح امة الزوجين اصل الفسخ نكاحا هذا
 اذا طاعت من الزوجين المدة طاعة لانه لا يملك المدة الا بالاسئله ولا يفرق في جواز نكاح
 من شاء ومن على قدره يباذل من على المدة الشرعي بين من تزوج من مائة ومن تزوج من اربعين
 القابل والاولى من الاثنين من دخل من غير من طاهر المدة في المنة كذا ان ذلك موضع
 فقال من طاهر ما فانه اما فصل المدة في ذلك عن بعض المنة واسئل على الحكم بان المنة
 قال فيكون اسك اربعا وفارق ما من غير اسفصال وذلك بعد المدة في المنة
 والحد لا يظن ولو اسلم مع الكتابي اربع من ثمان قبل ان يذم الكتابي او الكتابيات لان الاسلام
 لتصح الاصل على نكاح الكتابية ولا يوجب نكاح المسلمة ويجعل بين المسلم للاختار لزوج
 المسلم على الكافرة فلا يملك الكتابية الكتابيات على المسلمات ولا يفرق بين الكتاب والمسلم
اول **قال** ودعي عمار بن ابي عبد الله ان ابا القاسم عبد الله بن ابي زياد قال رجوع الرقبة في
 المدة حتى يخرجها وان خرجت من المدة فلا يسل عليها وفي الرواية صفت هذه الرواية
 ابن ابي عمير في الصحيح الحسن بن محبوب عن حكم الاصح مقام من نكح امرأته بالسباط من ثمان
 الله قال اسئله عن رجل اذن لغيره في تزويج امرأته فزوجها ثم ان ابن ابي عمير قال في نكاح
 امرأته بغير طهر ففسخها من قبل المدة فقال ابن ابي عمير على المدة ففسخها وروايت عنهما
 ان ابن ابي عمير طلق امرأته ومن غير المدة من الاسلام قلت فان خرج الى مائة تزوج
 امرأته بعد ذلك ان كانت قد انقضت عدتها منه ثم تزوجت رجعا عنه فلا يسل عليها ان



كان لم يخرج ولم تنقض العدة في امره على النكاح العمد ويصنعون من الزانية اقل الخبيث في الدنيا
 وبعد ان حرقوا لانه من الحكم يكون الدين قد خرج بل من يثبتين والعقد هذا الزانية الى النكاح
 صليق اربعين لان هذه الزانية لا يخلع حجة في اثبات هذا الحكم **قال ابو القاسم** في الاسلام
 شرط صحة العقد هذا شرطه في النكاح الا ان لا يكون الزوجيا كما هو سنة اما ان لا
 يجوز للزوجة التزوج بالكلية فلهذا هو موضع بعض عقوبات واما ان لا يجوز للزوجة التزوج بالكلية
 فقد شذم الكلام فيه وانما يجوز نكاح الكفاية استثناء لما عايننا من اهل سابق من التزوج بالزانية
 الجاهل بالمعنى الخاص هو الاسلام مع اعتقاد ائمة الاثنى عشر صلوات الله عليهم فذهب اليه اكثر
 الامم ان في جباية الفرج دون الزوجة بمعنى انه لا يجوز للمرأة التزوج بالكلية دون النكاح
 وحكمه في نكاح الزانية من بعدهم انه ادعى الجماع على الزانية في وقتها وطلب من حرة
 الى الاكفاء بالاسلام مطلقا واطلق ابن ادرج في موضع النكاح الزانية ليس لان يزوج
 منها الفرية في الصفات والاعتدال لئلا يخلو النكاح المستصحب للزانية في ذلك كجهنم فدان من
 ابو عبد الله قال في نكاح الزانية لا تزوجهم لان الزانية ناخذ من ادب زوجها فلهذا
 على من يزوجها لان النكاح من تزويج الشك لا يفيق النكاح تزويجهم من المعتقون في حبس
 اهل النكاح يطبقون اهل نكاح القبل المسماة من قوله لان المرأة ناخذ من ادب زوجها
 ويغيرها على من يزوجها عبد الله بن مسعود قال سئل ابا عبد الله عن النكاح الذي يزوج
 نصبه وهو انه هل يزوج المومن وهو قادر على دونه وهو لا يعلم برده قال لا يزوج المومن النكاح
 ولا يزوج النكاح مؤمنة ولا يزوج المستصحب مؤمنة ودعابة الفضيل بن يسار قال قلت لابي
 عبد الله ان لا يزوج اخاه عاتق على ما بينا وليس على ما بينا بالحبس والاعطال فان جسا من
 لا يري رايها قال لا لان اخاه ان الله عز وجل يقول فلا تزوجوا من الاكفهار الذين لم يولموا

يكون

عابرين لمن وفي رواية اخرى الفضيل انه سئل ابا عبد الله عن نكاح النكاحية فقال الله
 ما جيل قال الفضيل ثم سئل مرة اخرى فقلت جيل من ذلك ما تقول في نكاح المرأة عاتقة
 قال لان العاتقة لا تخرج الا بعد ان يزوجها الله عز وجل قال لا تزوجوا النكاح
 ولا تزوجهم لان المرأة ناخذ من ادب زوجها وغيرة ما على من يزوجها من ادب عبد الله
 ان اياه من اهل من اسان من قوله المصنف قال المصنف ان اهل يزوجكم وانا نكحتم لما نكح
 الا صاخرهم انقطعت عروبة من نكاح الاسلام وانا نكحهم اهل الجاهل بينكم وبين الله عز وجل
 وفي من هذا الرجل بات وديارات اخر وجه الدلالة انما انقضت العدة عن نكاح المستصحب
 والمخاض في العدة حصة في الخبر والظاهر ان هذا العقد مع العدة وان لم يزل العدة في رجل
 الفساد لا تقام اهل على حدة العقد الذي يخلو به الذي من هذا واما على رجل وان كل
 المومن المصنف صافا في قوله اهل على رجل نكاح الكفاية حصة فدان قال قال ابو جعفر
 عليه السلام بالبدن المصنف اهل لا يزوج المستصحب والمستصحبات ودعابة ابو جعفر عن ابي عبد الله
 قال لا تزوجوا النكاح ولا تزوجهم لان المرأة ناخذ من ادب زوجها ويغيرها على من يزوجها
 النكاحون بالاكفاء بالاسلام بالجماع على المصنفان وعدم الدليل الصالح على اصحابه من
 ما رواه الشيخ في الصحيح عن عبد الله بن مسعود قال سئل ابا عبد الله عن نكاح الرجل على
 ما نكح وهو لا يزوج المومن من اهل ما نكح اهل الدليل على اصحابه لان ومن اخيرا واكثر
 المصنف اهل النكاح بل بالجماع المقتول على في نكاح الزانية يمنع الدلالة اذا طلق ابن
 المراد من نكاح الزانية والنكاح الحكم بجهنم نكاحهم وهو انهم لا يزوجونهم وانهما نكاح
 على هذا المعنى قوله ابو جعفر في الصحيح عن العلاء بن رزين انه سئل ابا عبد الله عن نكاح الزانية
 فقال لهم اهل هذه نكاحهم لم يزوجوا منهم ويصنعون ما هم ويجوز نكاحهم ويؤا

وعلما كان حسنا اذا ثبت فساد المقدم فان كان قبل المدخل فلا بد ان كان قد وقع فيها المبر
او بعضه استقاده منها وهذا هو متفق وان كان بعد المدخل فمما خلفه الصحيح في حكمه على
اقل الاحتمال ان لما اخترت ولا يلزم ان يصطفا تاتي اختيار المصنف في المتعدد في الشيء
ولم يصرفا بين ان يكون عالمه لوجبا هذه واستدل عليه في المنهج بما رواه في الحسن عن بعض
من المجتهدين عن ابي عبد الله قال اذا وقع عليه شيء من المصروف لم يلزم ان يكون له احد من اصحابها
استحل من وجها بغير علم ما يقع عند اطلاق الرواية فيصير عن المرفق بين ان يكون له
عالمه لوجبا هذه ان يصدق ظهورها من الرواية بطلان او يثبت في ظهورها ولا بين ان يكون
المدعي فيها قليلا او كثيرا من الناس في الدلالة او لا اكثر ويحكم فيها اذا كانت عالمه لوجبا
بينا وان لم يجر في رواية بغير احد من ائمتنا قال كتب اليه الربان بن شبيب عن ابي الحسن
تزوج ابن منعة مبرا لرجل معلوم فاعطاهما ابوه مبرها واخره بالباقي ثم دخل بها ولم
يعد حولا لها حتى ان يوهبها باق مبرها المبر فمتهن بها وها روي مقدم بها يجوز له
حس باق مبرها ام لا يجوز فكتب لاصحابنا شيئا لا يخالف فيه والجمهور على الرواية بان
على عالمه لوجبا ويرجع في غير هذه الرواية الى المصنف في المتعدد ومقتضاها عدم استحقاق شيء
المعلم في خصان من المثل مع الجمل ولو اورد حجة الرواية بعدم حصولها الى هذا المصنف في المتعدد
فذلك مقتضاها انما ان كانت عالمه لوجبا في علمها وان كانت عالمه لوجبا في جميع المصنفين
العلم وجماعه وحكمه بان المصنف انما يلزم بالمصدق الصحيح لا بالفساد ويجوز ان يرضى بذلك في
لزمه وتألفها انه لا شيء للمصنف في المثل مع الجمل فيصير بطريق الرواية في قول
من المثل من المثل لانه ان كان المثل لا يكتفي بالامم قولن ظهر ما الاول دليل الثاني ان
ذلك مقتضاها عدم جواز شبهة في الكلام في ذلك المثل انما هو وانما انه لا شيء للمصنف

في المثل

ومع الجمل لزمه اقل من المصنف في المثل لان من المثل ان كان اقل من بعض المصنفين
بغير علم من المصنف وان كان المصنف في المثل قد قدم على ان لا يرضى عن بعضه وبشكل المصنف
انما يثبت على وجه مخصوص وهو كونه اقلية فلا يلزم الرضا به على غير ذلك من المصنفين
فمنه في المثل لانه لا يلزم ان يكون له احد من اصحابها انما يثبت من المصنفين في المثل
ان يثبت في المثل لانه لا يلزم ان يكون له احد من اصحابها انما يثبت من المصنفين في المثل
منه اذا كان قد اصدق الجماعة البسيطة والركب على لوجه لا يقتضي الخروج عن قول الامام
لقد خول في قول المجتهدين كما هو المثل وهذا ما يقتضي المثل لجماع في المثل لانه لا يلزم
سماها قولنا وقولنا ولم يصدق عليها الجماعة ولا يظفر بالخالف فان ذلك لا يكون اجاعا ولا
يقتضي من احد من ائمتنا وان لم يعلم وجوده فليس له هذا كذا بعد تعليمه كون الجماعة
المثل في كتاب الكتاب هو الجماعة الذي علم منه دخوله قول المصنف في قول المجتهدين ومن يتبع
كلام الصحيح فيهم في هذا المصنف من الاستدلال في المصنفين في كلام الشيخ في
الرواية من دعوى كل واحد من الجماعة على شخص الداعية لغيره عن مسائل ودعوى الشيخ في
الخلاصة لجماع في مسائل كثيرة وانما هي خلاصة ذلك في موضع اخر فلهذا العلم لا يردون الا جماع
ذلك المصنف في ما يردون بالمتعدد من الطائفة او غيره ذلك ما لم يثبت بحجة واحدة **فلهذا**
الراي لاجل من شرط في المصنف في المثل لانه لا يلزم ان يكون له احد من اصحابها
اجمع اصحابها على ان ذكر الجمل شرط في صحة المصنف في المثل وقد قدم من الاخبار ما يدل عليه
لا يردون في المثل لانه لا يلزم ان يكون له احد من اصحابها وانما يلزم في جانب المصنف في المثل
عدم بلوغها اليه وفي جانبها المثل الى حد لا يمكن لجماعه لانه لا يلزم ان يكون له احد من اصحابها
فمنه ان يرضى عن المثل لانه لا يلزم ان يكون له احد من اصحابها وانما يلزم في جانب المصنف في المثل

٥٠

[illegible]

[illegible][illegible][illegible][illegible]

عالمها انما كثرة ما فعلت من قبل ذلك من اموال الكلي في الفصحى حين من انما
فلا رجل يوت من امراته ثم جعل لها ما لها من الصلوة وما للبرئ كالان عليها الدن كما ذكر في
النس في الجلي عن ابي عاصدة قال ان من دخل بيتا فوجد فيه امرأته فاحصفا فوجد فيها
البرئ عليها الدن وفي النس في زينة ما في الصلوة عن المرأة فوجد فيها رجلها فوجد فيها
ان بهل بها قال الهامان على ان تصفان عن رجلان من كبر عن زينة لها في الجمع عن عبد الله بن
الحج عن رجل عن علي بن الحسين عليهما السلام في قوله في انما لها من الصلوة وما لها الدن
عليها الدن في الفصحى عن القبط والابن ابراهيم عن ابي عاصدة في قوله انما يوت منها زينة فوجد
بها ما لها من الصلوة وما للبرئ عليها الدن في قوله الكلي في قوله انما لها من الصلوة وما لها
صحة السند من في هذا الباب طاعة من طاعة في قوله انما يوت منها زينة فوجد فيها
انما لها من الصلوة في الفصحى عن رجل عن رجل من اهل البيت عن رجل من اهل البيت قال
لها الدن عليها الدن كما كان من علمها فاحصفا فوجد فيها رجلها فوجد فيها
فالمعبر عن ذلك انما لا يوجب الدن الهامان عن الصلوة والشفقة لها طاعة لها ومن الغرض
ومن خصه وانه يحل ان يكون لها ما كان في الحلقه في قوله رجلها فوجد فيها زينة فوجد فيها
في قوله فوجد فيها ما كان في الحلقه في قوله رجلها فوجد فيها زينة فوجد فيها
ولها ما كان في الحلقه في قوله رجلها فوجد فيها زينة فوجد فيها
والله اعلم بكونه في البعد من الحلقه في قوله رجلها فوجد فيها زينة فوجد فيها
ظاهر انما انما انما فوجد فيها بعد الحج انما في ذلك من حل الصلوة في قوله الهامان في
على البعد من ذلك في قوله الهامان فوجد فيها زينة فوجد فيها
انما في قوله الهامان فوجد فيها زينة فوجد فيها

نقصان

[illegible][illegible][illegible]

125

[illegible]

فغير الواجب فانه لا يصدق نقول **قال** فنقول من الواجب ان ادوات العصبية وعظامها وانما يخرج جميعها بالروح
وهو ان ياولها الخلق في انفسه فان لم يتجسس فيها عضو من الاعضاء على ان يمل معطاهما كما لم يكن يمل
انطلق العمل بها فترى ان هذه الاعضاء الثلاثة على الخلق جميعا والروح بالانفاس من الخارج الى الاعضاء الى الطفل
والها على ما يستحقه من حفظ النفس وظهور ابدانها قبل وقوعه وبعدها والاصل في هذه المسئلة قوله تعالى
واللا تخافون من غم يحفظهم واهجرهم في الصالحين واهجرهم من غم فيقبل ان المراد خوف
توقه وقال الهنر العلون فتور من قال بان يكون الخوف جميع العلم ان لا تقوم ذلك الثلاثة من مطلقه
يا اوالا لعصبية للروح في ذلك من غير الجسد وجعلها قريبة على النفس في الفعل والعدم كما
عقل ظهور ابدانها وكما يعمل الخوف على معنى العلم وابدان اوالا لعصبية للروح عظامها واصلها
وجسمها في هذا الكتاب في ان الاعضاء الثلاثة قريبة كقصة اخرى في الوقت ظهور ابدان العصبية
الجميع وعدم الفاعل في النفس وعدم اعادة الجسد والظن ان اذ لم يصل العظم يكون النفس بالفعل
مستغفرا واصل العمل في الخلق والاعضاء الثلاثة قريبة على النفس بالفعل في كونها فيها مائة
وسم من جعلها قرابة على الجاهل من اعطى ابدانها في النفس وبصفتها بالفعل كالصبر والفرح
العلم في النفس في انهم جعلوا العظم والروح على اقل من ابدانها والاصل من مطلقه
بالفعل وجعل العلم في النفس في الاعضاء الثلاثة قريبة على ما ثبت من مطلقه من اعطى ابدانها
النفس ينصرف على العظم ومع حقيقة ان الاعضاء لا يقبل الى الجاهل فان لم يتجسس واصلها من اسفل الى
الصبر فيكون معنى الجاهل واللا تخافون من غم يحفظهم فان خزن واهجرهم في الصالحين
فان اعرف ان فاضلهم من وصل هذا الروح وذا افتر ذلك فاعلم ان ابدالها على العظم انفسها
ادواتها وبقاها ما دون وجوه وحواس الروح في الوجه والاعضاء ابدانها لا ابدالها من غير انفسها
عليها وما ابدالها من الصالحين فيقبل ان ابدالها في ابدالها في الاعضاء والفرق في ابدالها

بابونه وصلوا الصلوة والصلوة وما وقيل ان فعلوا ما فيها وجب على من قرأها ان يقرأها بالشعر وان قرأ
وقيل ان الشعر الجريحين في بعض الاوقات هما اربعة اناوين ومنه قوله كتابه من الشعر الجريحين فان
الكثرة في فعل ما ذكره من الشعر الجريحين في بعض الاوقات هما اربعة اناوين ومنه قوله كتابه من الشعر الجريحين فان
ونعم انما قالوا ان الشعر الجريحين في بعض الاوقات هما اربعة اناوين ومنه قوله كتابه من الشعر الجريحين فان
وما فعل في الشعر الجريحين في بعض الاوقات هما اربعة اناوين ومنه قوله كتابه من الشعر الجريحين فان
الطوائف انما تنقسم الى اربعة اقسام لان في بعضها اربعة اناوين ومنه قوله كتابه من الشعر الجريحين فان
الناصب وحصل في الشعر الجريحين في بعض الاوقات هما اربعة اناوين ومنه قوله كتابه من الشعر الجريحين فان
انما ينقسم في شعر الجريحين في بعض الاوقات هما اربعة اناوين ومنه قوله كتابه من الشعر الجريحين فان
شعر الجريحين في شعر الجريحين في بعض الاوقات هما اربعة اناوين ومنه قوله كتابه من الشعر الجريحين فان
حسونا ما ذكرنا ان الشعر الجريحين في بعض الاوقات هما اربعة اناوين ومنه قوله كتابه من الشعر الجريحين فان
ولو كان شعر الجريحين في شعر الجريحين في بعض الاوقات هما اربعة اناوين ومنه قوله كتابه من الشعر الجريحين فان
بعض الشعر في شعر الجريحين في شعر الجريحين في بعض الاوقات هما اربعة اناوين ومنه قوله كتابه من الشعر الجريحين فان
بعضها فان شعر الجريحين في شعر الجريحين في بعض الاوقات هما اربعة اناوين ومنه قوله كتابه من الشعر الجريحين فان
عليه جاز ان كان شعر الجريحين في شعر الجريحين في بعض الاوقات هما اربعة اناوين ومنه قوله كتابه من الشعر الجريحين فان
من شعر الجريحين في شعر الجريحين في شعر الجريحين في بعض الاوقات هما اربعة اناوين ومنه قوله كتابه من الشعر الجريحين فان
عليه ان شعر الجريحين في شعر الجريحين في شعر الجريحين في بعض الاوقات هما اربعة اناوين ومنه قوله كتابه من الشعر الجريحين فان
ان شعر الجريحين في شعر الجريحين في شعر الجريحين في بعض الاوقات هما اربعة اناوين ومنه قوله كتابه من الشعر الجريحين فان
عن شعر الجريحين في شعر الجريحين في شعر الجريحين في بعض الاوقات هما اربعة اناوين ومنه قوله كتابه من الشعر الجريحين فان
فعلوا ان شعر الجريحين في شعر الجريحين في شعر الجريحين في بعض الاوقات هما اربعة اناوين ومنه قوله كتابه من الشعر الجريحين فان

الجاني فاصنع لها المشقة وكان من ذلك من شئ فترك ودع على ما هو في قوله وان كان ذلك
 وتوابعه عليها ان جعلها صاحبها وهذا الصلح يعني ومن اجبها من علي بن ابي حمزة عن ابي الحسن
 ومن اوجب من اوجب الله له ولو اخل الزوج فيها الواجب او بعضها انكرت ابيض الصلح فذلك
 جاز له ذلك وان كانا في شئ ودبا اخله للزوج فبار الله له واستدلوا به بطلان التخييل
 ومن شكل في الابر مسخرة فالسنة ما فيها من الخلل الزوج في شئ من التخييل او لا يوجب عليه ان
 اذا كان يملكها باسمه بالشفقة ومكره النفسه فلا لاجل ذلك يمكن التزلف في شئ مما لا يجوز لان
 الغنم ولو يبيع من انكرت الشفاد لا يكون ان ساقها الفضة فيسب سحر ويجوز ما هو ماله ولو انكره
 ولو لم يشفه في عدم حذركه انما يبيع في امره وما الشافعي من ان يكون كل واحد منهما صاحبا فاما
خشي الضرر فيمكنها احكام الله ولو اصابه الزوجان جميعا فلا اذا الشافعي مما اختلف في
 الغنم بكون كل واحد منهما صاحبا يصير لكل واحد منهما في شئ الله والله وان خصم شافعي
 بينهما فانهما احكام الله وان اهلها اثنان من اصحابه في قوله بينهما فانهما احكام الله والله
 ان خصم لغير الشافعي بينهما ايضا ان الشافعي انما يفتي في تمام الكراهة بينهما فيكون المراءاة
 صلح كذا كل واحد منهما صاحبا ويخصم صر الله الشافعي بينهما فانهما احكام الله فيمن خصم غنم في
 المصرون وانما في الظاهر يسلط للكنين فضله انما كره به عليه في الشافعي في شئ له وجعل في الشافعي
 واختار ابن ابي يونس فيمن خصم الغنم والصم وفي الكتاب كذا في ان الزوجين اذا استعاضا
 من ذلك بعضها للآدم وجعل في الظاهر يسلط لكل الزوجين وفي الصباد لا يسلط في الزوجين وحده
 من الشافعي في جوابه وفي قوله من ظاهرا من الشافعي للزوجين وعنه مفسره وصلى عليه في قوله
 للشافعي في قوله في قوله وانما كرهه اذا باعهم وهو لا يوجب احب من غيره بل هو عليه السلام في قوله
 حصول الغنم فيهما وانما كرهه انما كرهه الاول لا يسلط لغيره في قوله في قوله في قوله في قوله

[illegible]

فَرْقِ

[illegible]

27

[illegible]

المصنف

[illegible]

والخمر والسكر والخمر الذي لا حلال له إنما اعتبرنا لينة الخمر المصروفة في الشرع من غير أن يكون
السكر مبادرة وكذا اعتبر في الدرب والبيع والعقل والاختيار وجواز العرفه فطبيع المذهب من العجا
وكان من هؤلاء من الجوز ولا السكر ولا الخمر وهو المجلد الذي ليس به من النجاسة أي
المجلد وليس النجاسة كما لا يخفى من قوله الحق ولا العصب والماء ولا يخرج من أصلها كما لا يخفى
بما في **قوله** وفي أصلها العرق تودد من أن يكون الماء الذي يربو به في أصله أرض فخرها الله
لأنه طاهر العرق كثير من الوضوء وعلى أن في شرط سائل العنب والغربة في طين الحق
والعنب بأصلها لأن المسحوق من السبائك أن الشرع يرضى به وضوءه وأصله الماء والبركة
وجزئه **قوله** وحملنا الخبر من رواه لم يسلط في غيرها ونحن في رواية ثلث أحكام
فإن الخبر الأول على ذلك الأول من رواه وحملناه ومنه أعفاه الله عن إتمامه ما عارل فلو كان
الضوء فيه بالاختصاص وعين وكان أنه لا يسلط في وطؤها ويدل على ذلك صريحنا إذا
يقوم فلا يخرج من الجذبة بعده فالسائل من أجله من جازية عن عبد الوهاب أنه قال إن
أدعى حينها حجة قال نعم لأنه لا تسأل من حمل لامة الدوة من ثلثي استعملها أسب
للحق والشرع والاستسواء الحق فيها ما يؤخذ من قول المولى فأذا كان والوالد عن عفت
فقدما للمصالح وهو الذي يفران من ثلثه عاشق إلى أبيه بالخير فخصها من تبيين
ولها وصق الحق في الاستسقاء بالحق **قوله** ولو حمل عن غير هذا الوجه فوالله
كعبته ولو دعي في غيرها لم يصح الجمع في ذلك والله دعيه قولنا نصفنا الزالة
أقل من غير الشرع ولا يكون ولها أصل الكتب فوضع وقال يحيى بن إسماعيل أنه يدل على
أنه ليس له الجمع في غيره والله دعي في غيرها من قولنا العظم من الشجر في ذلك
وهما على ما عرفت من دليله إذا ما في الأصلين بالبركة في ثلثه استعملها أسب والله

[illegible][illegible]

بما لا يوجب كون الفعل متبعا لوجود او عدم التصديق انعقاد البيان عليه حيث لم يرب الكائن
على الاعتدال كما هو واضح ولا يخفى وانما بيان السمع المتعلق بالسمع بحكم اولادهم انعقاد بين كل
الشيء وبين الفعل المصنوع ظاهر ولا يفرق بطلان عمله ثم حكم بعد ذلك بان كل ان لا يوجب
النتيجة حل البيان المصنوع لانعقادها لان الحل لا يكون الا للمصنوع كما ان اولادنا لا يثبتون انعقادها
بل هي محال ان تصنف اليه لانها لا توجد في كل ان فانهم انما كانوا من نوع الجمع **فصل**
الثالث في معنى البيان وبين الازعاج العلم باجتماع عليه من صورة او صيما او صورة ولا يمكن ان يكون
المراد بالعلم بوجه باجتماع عليه لان المستقبل لا يعلم وهو مفهوم بل كالمص في الخارج واليمين وهذا
المراد هو الذي اوردناه باعتباره العلم في البيان **الوجه** على المنكر الذي يربع التام واليمين
هناك **قوله** لا يوجب العلم كنهان فالقائل بالغاوس البيان الحق في البيان صا حيا او لا ثم في
انما التوضيح لما لا يربك وهو الكاذب في معنى ما صا حيا عالما ان الزعمية وفي معنى
البيان الحق في توجيها لاراد الجمل على حق او لم على حين لا يعرفه المتكلمون باقوالهم
على ما هو في غير الكتاب متفقون على كلام اهل اللغة انما الحق في ذلك وانما الخلف على ان
مع هذا الكتاب في انشاء ما لا يدان وقد كرم في الخارج في بيان البيان على ما هو في معنى
كانت اوثق ولا يجب الختم فيها كما هو في هذا الكتاب وهو كذلك **فصل** في معنى وصف علم
واجب من زعم او على زعم او كونه ولا يثبت وصف على قولنا واجب من زعم او لا واجب
او كونه ووصف على سماع وكان العلم ما عرفت في زعم او سماع ما هو في زعم او لا كما
واذا انما في فعل انشاء البيان وترك زعم اهل بعض البيان انما يطلق على البيان ان يكون
واجبا او سماعا او انما في الخلفين في كون مرجع البيان الى البيان لا يثبت وصف وود
ذلك في بيان ما هو في الكل في الجمع بين بل ان في الجمع في انما علم باجماعه **قوله** كما

۱. یقیناً

بينهما الكفارة اما كان فيها اوجاب الله عليك ان تقبل خلفك ان لا تسفل قلبك على
الكفارة واما ما بينك والوجاب الله عليك ان تقبل خلفك ان لا تسفل قلبك فان عليك الكفارة
وفي الصحيح عن زرارة عن ابي بصير ع قال كل من خلف عليا ان لا يسفل قلبه فما لا يسفل قلبه في الدنيا
واخرته فلا كفارة عليه واما الكفارة فان خلف الرجل واحدا لا يفسد له الاثر في غيره والله
لا يرضى حسدا لآخره واشباه هذا ولا يصح ثم صلب عليا الكفارة وفي الصحيح عن عبد الرحمن بن
سنان با عبد الله بن عمر بن ابي سلمة عن ابي عبد الله عليه السلام ان رجلا خلف عليا بن ابي طالب
ابنه فقال له يا ابا عبد الله فلو فعلت ذلك ما كان عليك من شيء فقال علي بن ابي طالب يا ابا عبد الله
ان الدعوى ستبرعه ولو طردت بعد النبي لم تكن في الدنيا ثم صاروا خلفا له في سنة
ولا كفارة ولا شيء في ذلك من هذا الحكم الا صاحب مودنا بالانصاف عليه وبعد
عليه السلام ماذا يكون في الصحيح عن ابن ابي عمير عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا تسفل الرجل
على شيء ولا يفي عليه سادس خبرين تركه عليان الذي هو خبر ولا كفارة عليه واما في الكفارة
بلخثان في صحيح عليا الذي وقع خبرا الذي تركه ما لا كفارة عليه **قوله** ولو خلفت زوجان لا
تزوج ابعد مني بقدرتي وكذا الرجل من ابن لا تزوج مبرور وكذا الرجل من لا تزوج
انما يفعل الخلف على ذلك لا تزوج من علي بن ابي طالب الذي تركه في النكاح وكان ارجع ولو لم
الربا بعض الربا من بعض النبي وحسب بالفضل وهو كذلك **قوله** ولا يسفل قلوبا العبد
لغسل ولا يبرأ من هذا النبي حتى يبرأ من العاصية وهي من السفل عندنا في حق القسم ولا
القسم عليه لكن يتبرأ من عليا براد في قسمه لا يبرأ من ذلك ولا يحرف المؤمن واذم جعل فلا
كفارة على من علمهم هذا النبي وبطل عليه وماذا الشيخ عن ابن ابي عمير قال
سئل ابا عبد الله عن الرجل يتم على الرجل في الطعام اكل من ماله اكل من ماله وفي الكفارة





